ورش العمل بمخيم إعداد القادة

أقيمت ضمن فعاليات مخيم إعداد قادة المخيمات لجمعية بيوت الشباب الليبية ورش العمل متواصلة في مخيم إعداد القادة الشابة ، حيث ركزت الورشة في محاورها على الحماية، ومسؤوليات مدرب مخيم طموح، ومهارات التسيير وإدارة المجموعات ،وذلك ضمن بكار التعاون وتقديم الخدمات بمستوى عالٍ .

كما جمعت المحطات التدريبية بينَ المعرفة والتطبيق، وأسهمت في تطوير مهارات المنتسبين، وتعزيز جاهزيتهم لقيادة الفرق وإدارة الأنشطة بكفاءة وثقة ،بنا يخدم الشباب داخل المجتمع ويسهم في عملية البناء

دعم برامج الحماية الاجتماعية

بحثت وزيرة الشؤون الاجتماعية «وفاءالكيلاني» مع عميدي بلديتي كاباو وغريان، سبل تعزيز التعاون المشترك لدعم برامج الحماية الاجتماعية والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين،حيث تناول اللقاء أوضاع فرعي الشؤون الاجتماعية بالبلديتين واحتياجاتهما، وآليات تطوير الخدمات المقدمة للفئات المستحقة، بما يعزز كفاءة الأداء ويوسع نطاق الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية.

وأكدت «الكيلاني» التزام الوزارة بدعم فروعها في مختلف البلديات وتمكينها من تنفيذ برامجها، مشددة على أهمية الشراكة مع البلديات لضمان وصول الخدمات إلى الفئات الأكثر احتياجا، فيما أشاد عميدا البلديتين بجهود الوزارة في تطوير الخدمات الاجتماعية وتحسين جودتها.

قضية / عفاف التاورغي

نقلت الطفلة «ود» على وجه السرعة إلى تونس .. حيث أجريت لها على وجه السرعة عملية لاستئصال آثار اللقاح

وسط ادعاءات بانتهاء صلاحيتها

هل يواجه أطفالنا خطر الموت من اللقاحات ؟

في لحظة كانت الأم فيها تهمس لدعاء الحماية لطفلتها "ود"، وهي تمد ذراعها الصغيرة لتلقي جرعة التطعيم الروتينية، لم تخطر ببالها ولا في أحلامها أن تلك الحقنة التي يفترض أن تكون درعاً منيعاً ضد الأمراض، ستتحول إلى سم زعاف ينخر في جسد فلذة كبدها.

فما إن غادرت هذه الطفلة المستوصف حتى بدأت ملامح الحياة تتلاشى من وجه الطفلة، ليحل محلها تورم خانق وألم مبرح، يقذف بالعائلة في رحلة محفوفة بالمخاطر خارج الحدود، ليكتشفوا هناك حقيقة مريرة: اللقاح لم يكن دواءً، بل قنبلة موقوتة منتهية الصلاحية.

ضحية لقاح منتهي الصلاحية

هكذا تحولت رحلة الطفلة «ود» إلى أحد المستوصفات بمنطقة أبوعيسى (الحسي) غرب مدينة الزاوية، من مجرد موعد روتيني لتلقي التطعيم الدوري، إلى كابوس صحي مأساوي كاد أن يودي بحياتها.

فبعد ساعات قليلة من أخذ الجرعة، أصيبت الطفلة بتدهور مفاجئ وصادم في حالتها الصحية، تزامن مع ظهور تورم خطير استدعى تدخلاً طبياً عاجلاً. ومع تفاقم الأعراض، لم يكن أمام والديها خيار سوى نقلها على وجه السرعة إلى دولة تونس الشقيقة، بحثاً عن فرصة علاجية قد تنقذ فلذة أكبادهما.

هناك، وبعد سلسلة من الفحوصات والتحاليل الدقيقة، كشفت الصدمة الكبرى، إذ أفادت المصادر – وفقاً لرواية والدي الطفلة – أن الجرعة التي تلقَّتها كانت منتهية الصلاحية، وهو ما دفع الفريق الطبي التونسي إلى إجراء عملية جراحية عاجلة لاستخراج المادة الفاسدة من جسدها الصغير، في محاولة يائسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

استثناء .. أم حالة عامة ؟

هذه الواقعة لم تقتصر آثارها على دائرة عائلة «ود» الضيقة، بل فتحت ملفاً كبيراً حول سلامة اللقاحات في المراكز الصحية الليبية، وأثارت تساؤلات عريضة حول آليات الرقابة على الأدوية والمستلزمات الطبية، فكيف يُسمح لدواء منتهي الصلاحية بالوصول إلى أطفال أبرياء؟ ومن يتحمل مسؤولية هذا الإهمال المتعمد الذي يهدد حياة الأبرياء؟

الآن يترقب المجتمع توضيحاً رسمياً من الجهات الصحية المختصة، لكشف ملابسات هذه الواقعة المؤلمة، وتحديد ما إذا كانت الجرعة منتهية الصلاحية فعلاً، أم أن هناك تلاعباً في تواريخ الصلاحية منذ مصدرها الأساسي. إنه اختبار حقيقي لمصداقية المؤسسات الصحية وقدرتها على حماية المواطن.

في ختام هذه القضية لا يسعنا إلا أن نتوجه إلى المولى عز وجل بالدعاء أن يمنَّ على الطفلة "ود" بالشفاء العاجل، وأن يردها إلى بر الأمان، وأن يحفظ جميع أطفال المسلمين من كل مكروه وسوء.

اشراقة

عاطف خترش

أشياء غير مألوفة نراها

كفرد من أفراد المجتمع، وأنا أتجول بين شوارع وأزقة بلادنا الحبيبة ليبيا، وأتنقل بين أغلب المدن الليبية، تارةً أرى قوارير المشروبات الكحولية الزجاجية المستوردة الفارغة المرمية على قارعة الطريق، وتارةً أخرى أرى الأظرف الفارغة من طلقات الرصاص التي تدل على أن المكان شهد اشتباكات مسلحة أو إنه كان احتفالًا لإقامة حفل زفاف، خصوصًا أمام صالات الأفراح للمناسبات الاجتماعية.

فإن تطرقنا إلى الشيء الأول، وهي رمي الزجاجات الكحولية الفارغة من «أبسلوت» وغيرها، فهنا نتساءل حول هذه الظاهرة غير المألوفة بتاتًا، ولم نرها في السابق .. فكيف دخلت للبلاد؟ ومن وافق على دخولها؟ وكيف تتنقل من الموانئ والمنافذ الليبية إلى مدن ليبيا بالكامل؟ وهي بالتأكيد محرمة شرعًا، ويعاقب عليها القانون، وليست من سمات المجتمع الليبي المحافظ بأن نرى هكذا نفايات مرمية على قارعة الطريق، وكأن الأمر عادي، وكأننا انسلخنا من مبادئنا ونزعنا عنا عباءة المحافظة على القيم.

نحن كمجتمع ليبي لا يسمح بتاتًا بما يمكن مشاهدته في مجتمعات أخرى، وهنا السبب الذي يتضارب مع أعمال السياحة التي توفر مستلزمات السياح .. وفي حقيقة الأمر، غير معتاد رؤيتها، والتي توحي بأعمال منافية للآداب، لاسيما ما يتم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي في بعض الأحيان حول إقامة سهرات غير أخلاقية، وهذه القوارير الزجاجية حاضرة بكميات كبيرة.. ومن زاوية أخرى، نرى شيئًا آخر في شوارعنا، وهو غير مألوف، وهي أظرف طلقات الرصاص في الطرق والأزقة .. فكلا الأمرين شيء غير محمود، حتى من ناحية الذوق العام وجمال المدينة.

أن تمر أمام صالات الأفراح ترى العجب العجاب في كمية طلقات الرصاص، شيء أشبه بإقامة حرب بدلًا من إقامة عرس .. وفي ذات السياق، يتم تداول فيديوهات منتشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث وصل الأمر لاستخدام الـ(RPG) دون أدنى مسؤولية، فعلى رأس من سيقع هذا المقذوف؟ وسيصيب ماذا؟

لا يخفى على الجميع أنه سابقًا لم نرَ هذه الأشياء في مجتمعنا، فهل هي ضريبة التغيير الذي حدث في بلادنا، ولابد أن نتعود على هكذا رؤى في شوارعنا؟ فلعل هذا مؤشرًا كبيرًا لتشديد الضبط على الموانئ والمنافذ الليبية بما يخص دخول المشروبات الكحولية من الخارج، لاسيما تدهور الوضع الأمني، طالما نرى فوضى استعمال السلاح بشكل مفرط في الشوارع العامة.

منها منحة الحمل والولادة وإجازة الوضع

حقوق ضمانية عديدة تحظى بها المرأة العاملة

هذه المنافع لا تقتصر على المرأة العاملة في القطاع العام .. بل تشمل العاملة لحسابها الخاص

يمنح نظام الضمان الاجتماعي للمرأة العامة حقوقاً كثيرة، تبدأ بالأمومة ولا تنتهي عندها، وهو ما لا يدركه طيف واسع من العاملات، حيث يقضي نظام الضمان الاجتماعي باستحقاق العاملة المسجلة في هذا النظام معاشاً لا يتوقف عند انتهاء سنوات العمل فقط، بل متد إلى مراحل مختلفة من حياتها العملية؟ وينطلق النظام في هذا الإجراء من كونه مظلة أمان ترافق المرأة العاملة طوال مسيرتها المهنية،وتساندها كلما احتاجت إلى الحماية والاستقرار.

إعداد
محمد عطية

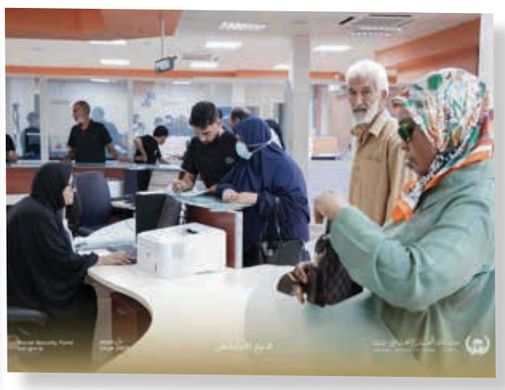

إجازة الوضع تكفل للمرأة العاملة تقاضي معاشها كاملاً لـ3 أشهر بعد الإنجاب

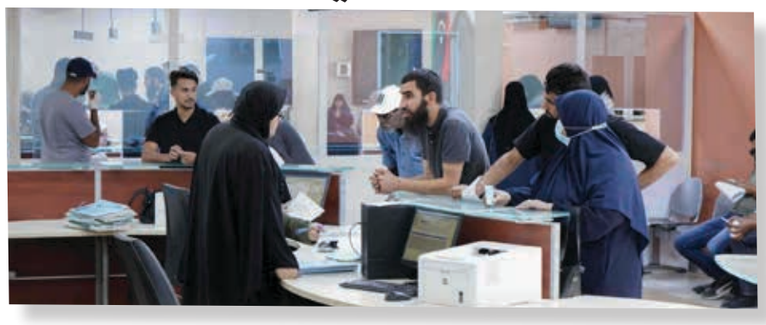

منحة الحمل والولادة

ومن بين أهم المنافع التي يوفرها النظام للمرأة العاملة منحة الحمل والولادة، وهي إحدى المنافع الضمانية قصيرة الأمد التي كفلها القانون للعاملة المشمولة بأحكام نظام الضمان الاجتماعي، تقديراً لدورها في بناء الأسرة والمجتمع، وحرصاً على توفير الدعم لها في واحدة من أهم مراحل حياتها.

ولا يقتصر هذا الحق على المرأة العاملة في القطاع العام، بل يشمل أيضاً المرأة العاملة لحسابها الخاص، متى كانت مسجلة في نظام الضمان الاجتماعي واستوفت الشروط القانونية المقررة، لأن الحماية الضمانية لا ترتبط بطبيعة جهة العمل، وإنما تقوم على الاشتراك في النظام واستيفاء شروطه.

منافع أخرى

كما تتمتع المرأة العاملة بحقها في إجازة الوضع، التي تستمر لمدة 3 أشهر، وتتقاضى خلالها كامل معاشها دون أي نقصان، حتى تتفرغ للعناية بصحتها ورعاية مولودها في هذه المرحلة التي تحتاج فيها إلى الطمأنينة والاستقرار.

ولا تتوقف مزايا الاشتراك عند منحة الحمل والولادة وإجازة الوضع، بل تمتد إلى عديد المنافع الضمانية الأخرى التي كفلها القانون متى توافرت شروط استحقاقها، ومنها معاش الشيخوخة، ومعاش العجز، ومعاش الوفاة، وما يترتب عليه من حقوق للمستحقين، وغيرها من المنافع التي تشكل منظومة متكاملة من الحماية الاجتماعية ترافق المشترك طوال حياته.

قبل فوات الأوان

ويؤكد صندوق الضمان الاجتماعي إن هذه الحقوق لم توضع لتكون امتيازات تُمنح لفئة دون أخرى، بل هي حقوق ضمانية تعكس اهتمام الدولة بحماية المرأة العاملة وتوفير مقومات الاستقرار لها ولأسرتها، لأن حماية الأم هي حماية للأسرة، وحماية الأسرة هي حماية للمجتمع بأسره.

ويهيب الصندوق بكل النساء العاملات لحساب أنفسهن، المسارعة للتسجيل في نظام الضمان الاجتماعي، والاستفادة من هذه المنافع، مؤكداً أن خطوة التسجيل ليست مجرد إجراء إداري، بل استثمار في مستقبلك، وضمان لحقوقك، وحماية لك ولأسرتك.

معاشات الشيخوخة والعجز والوفاة .. مزايا أخرى تتحصل عليها المرأة العاملة متى كانت مسجلة في نظام الضمان الاجتماعي

منال البوصيري

متى يتحول العطاء من فضيلة إلى عقوبة؟

في كل مؤسسة هناك أشخاص يأتون إلى أعمالهم وهم يحملون رغبة حقيقية في الإنجاز .. لا ينتظرون التصفيق، ولا يبحثون عن الامتيازات بقدر ما يبحثون عن شعور الرضا حين ينجزون مهمة بإتقان.

لكن هذه الرغبة، مهما كانت صادقة، لا تستطيع أن تصنع المعجزات إذا وجدت نفسها في مواجهة نقص الإمكانيات وغياب الدعم.

ليس من العدل أن نطالب الموظف أو المعلم أو الصحفي أو الفنان أو الطبيب بتقديم أفضل ما لديه، بينما نفتقد إلى أبسط الأدوات التي تساعده على أداء عمله. فالجودة لا تُولد من الفراغ، بل تحتاج إلى بيئة تؤمن بها، وتستثمر فيها، وتوفر لها أسباب النجاح.

كثيرون يخلطون بين الإخلاص والقدرة على الاحتمال .. صحيح أن الإخلاص يدفع الإنسان إلى بذل جهد إضافي، لكنه لا يستطيع أن يعوض إلى ما لا نهاية غياب التخطيط أو ضعف الموارد أو تراكم الأعباء. وعندما يتحول الاجتهاد الشخصي إلى وسيلة دائمة لسد ثغرات المؤسسة، فإن النتيجة الطبيعية تكون الإرهاق، ثم تراجع الحماس، ثم انخفاض مستوى الإنجاز، حتى لدى أكثر الأشخاص التزاماً.

المشكلة ليست في الأفراد دائماً، بل في البيئة التي يعملون داخلها. فحين تتعطل الأدوات، أو تغيب برامج التدريب، أو تتأخر القرارات، يصبح الوقت والجهد مستهلكين في تجاوز العقبات بدلاً من توجيههما نحو الإبداع والتطوير. عندها تتحول الجودة من هدف قابل للتحقيق إلى أمنية يصعب الوصول إليها.

ولعل أخطر ما في الأمر أن بعض المؤسسات تفسر تراجع الأداء على أنه تقصير فردي، بينما تتجاهل الأسباب الحقيقية التي أوصلت العاملين إلى هذه المرحلة. فالتقدير لا يكون بالكلمات وحدها، وإنما بتوفير الظروف التي تجعل الإنسان قادراً على تقديم أفضل ما لديه.. إن جودة العطاء مسؤولية مشتركة، تبدأ من ضمير الفرد، لكنها لا تكتمل إلا بوجود مؤسسة تؤمن بأن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الأكثر قيمة. فكل بيئة عمل تمنح موظفيها الأدوات والثقة والدعم، تحصد في المقابل أداءً أكثر جودةً واستدامة.

وفي النهاية، يبقى الإنسان قادراً على تجاوز الكثير من الصعوبات، لكنه لا يستطيع أن يظل يصنع الإنجاز من العدم إلى الأبد. فالعطاء يحتاج إلى قلب مخلص، نعم، لكنه يحتاج أيضاً إلى يد تمتد لتسانده، وإلى مؤسسة تدرك أن الجودة ليست مطلباً يُرفع في الشعارات، بل ثمرة بيئة تعرف كيف تصنع النجاح وتحافظ عليه.